

د. بلال عرابي  
قسم علم الاجتماع  
جامعة - دمشق

## علاقة المرأة باتخاذ القرارات الأسرية ( سورية نموذجاً )

### ملخص

استعرض البحث دراسة أجريت على طلبة قسم علم الاجتماع بالجمهورية العربية السورية حول تصوراتهم لهدف الزواج وصعوباته وتوقعهم لعدد الأولاد فتيبين أن عدد الأولاد المرتقب (4.5) وأن هدف الزواج بتصورهم هو الاستقرار وإنجاب الأولاد. كما تناول البحث معوقات قرار المرأة الإنجابي وفيه الأساس أن الرجل يعتبر الإنجاب شأناً أنثوياً. وكذلك ما يرتبط بالإنجاب من تقديرات اقتصادية ودور العادات والتقاليد التي تعلي من إنجاب الذكر، مما يؤدي لزيادة حجم الأسرة رغبة بالذكور. وتطرق البحث لعلاقة النساء بالتعليم والعمل في سورية. إن حرمان المرأة من التعليم بهدف زواج مبكر يحرمها من استكمال تربيتها ومعارفها البيئية، ويمنعها من ان تأخذ دورها الضروري في تنمية المجتمع وتقدمه.

يعتبر دستور الجمهورية العربية السورية الأسرة خلية المجتمع الأولى التي تحميها الدولة وتعمل على إزالة العقبات المادية والاجتماعية التي تعوق تكوين الأسر. وسياسة الدولة العامة تسعى لتمكين المرأة من القيام بدورها كاملاً إلى جانب الرجل في بناء المجتمع. نريد في هذا البحث مناقشة المعوقات المجتمعية على أرض الواقع التي تمنع المرأة من اتخاذ قرارها فيما يتعلق بتكوين الأسرة والإنجاب والتعليم...

### Abstract

The research, which is based on the data drawn from the Central Bureau for Statistics, analyses the correlation between female education and both the timing and age of marriage. The study reveals that the more the woman is educated the more the marriage age is higher. By contrast, the less educated the woman is, the earlier the marriage will be; and, thus, the longer the fertility period of the woman and with it the larger the size of the Syrian family.

## 1 . حول ظروف الزواج في سورية:

يسهل الوصول إلى تعريف منطقي للزواج لكون الناس قد اتفقت تاريخياً على ما يمكن تسميته «زواج» وما لا يمكن اعتباره زواجاً. وذلك من وجهة نظر اجتماعية وقانونية لتحديد ما هو شرعي وغير شرعي من العلاقات بين الجنسين. وقد عرّف قانون الأحوال الشخصية السوري الزواج:

مادة (1) . الزواج عقد بين رجل وامرأة تحل له شرعاً غايته إنشاء رابطة للحياة المشتركة والنسل.

مادة (2) . الخطبة والوعد بالزواج وقراءة الفاتحة وقبض المهر وقبول الهدية لا تكون زواجاً.

لقد وضع المشرع الأساس في الزواج: هو رغبة كل من الرجل والمرأة في إقامة رابطة حياتية مشتركة والعقد هو الاعتراف الاجتماعي والقانوني بهذه العلاقة.

ولست أدري لماذا وضع الشارع كلمة «النسل» كغاية لعقد الزواج: فهل لا يجوز الزواج بدون إنجاب أولاد؟ أو بدون الرغبة بالإنجاب، هل يكون هذا الزواج باطلاً؟ على أنه واضح من مواد القانون الأخرى أن عقم أحد الطرفين موجب حقيقي للطلاق وفصم هذه الرابطة، فيما لو رغب غير العقيم بذلك. وبتأثير الدين يعتبر الزواج واجباً دينياً. وينظر المجتمع إلى الشخص الأعزب بصورة مستهجنة. على أساس أن الإنسان يكتمل دينياً واجتماعياً بالزواج.

عندما كانت العشيرة تتربط بصورة متينة، كانت حركات تكوين الأسر تتم ضمنها بصورة آلية ويتم انتقال الزوجة من أسرة إلى أخرى: كانتقالها من غرفة إلى أخرى، فالأسرة الجديدة قريبة لها دموياً، وهكذا تحتويها الأسرة الجديدة على أنها عنصر أساسي ملتحم بها، لأن العشيرة . مجموع الأسر . متلاحمة أصلاً برياط دموي متكامل.

وهناك من يعتبر أن هذا الزواج هو الأفضل والأسهل للحياة الجديدة، فالكنة تتعلم عند الحماة أسس نظافة الطفل والاعتناء به، وأسس الطبخ كما يحب زوجها في عائلته الأصلية بحيث تتساب الأمور من القديم إلى الجديد بيسر وسهولة.

أما في الوقت الحاضر فإن الأسرة اكتسبت استقلالاً ذاتياً مع نمو المدن وشيوع المسؤولية الفردية بحيث أصبحت الأسرة تكون حلقة منفصلة ومنعزلة ترتبط بالأسر القريبة منها دموياً بوشائج أقل حدة وأكثر بعداً.

وكذلك تأثر التماسك العائلي ونوعية الأدوار الاجتماعية عند الأسرة. بحيث ظهرت بنية جديدة لشبكة العلاقات التي تنسجها الأسرة وهذا أثر في ظاهرات السكن والاحتكاك بالآخرين.

نمط التعارف القديم بين الشاب والشابة المقبلين على الزواج كان يتم سابقاً عن طريق الأهل تماماً، حيث تقوم الأم بالبحث عن الزوجة المناسبة من خلال القريبات أو الجيران ثم الأبعد لفترة طويلة وفي بعض العائلات المحافظة حتى اليوم في سورية هذه طريقة تعارف الزوج بزوجته: تذهب أم وأخت الخاطب فيحددون مواصفات العروس ومدى صلاحيتها لتحمل أعباء تكوين الأسرة... ويرى الشاب الفتاة مع أهله في موعد يحدده أهل الفتاة فإن تمت الموافقة يحدد موعد الخطبة ثم الزواج، وكثير من آباء الفتيات يرفضون أي شكل من أشكال اللقاء المنفرد قبل كتب الكتاب الشرعي. والعائلات المحافظة تفضل الزواج من الأقارب حفاظاً على التقاليد العائلية، وللمعرفة المسبقة. ولكن ازدياد التعليم يخفف من ازدياد زواج القربى وتأثيراته السلبية. نعتقد أن الزواج يعيش أزمة لأن طرق التعارف القديمة تختفي بصعوبة. يرفض الكثير من البنات الخروج والجلوس أمام من يطرق الباب بهدف الخطبة (العادة القديمة). وطرق التعارف المعتادة (في العمل أو التعليم) قليلة في مجتمع لا تزال قطاعات واسعة منه تحافظ على العادات والتقاليد التي تركز الفصل الجنسي.

طبقت وزارة التربية السورية فكرة الاختلاط في المدارس الابتدائية، وهي فترة مهمة يتعرف فيها الصبي والبنات على عالم الآخر. لكن المدارس الإعدادية والثانوية لا تزال في سورية غير مختلطة، ثم يعود الاختلاط مرة أخرى في الجامعة، وهي مرحلة لا تصلها كل البنات حسب الإحصائيات. فنسبة دخول الفتيات في التعليم العالي ارتفعت من 27% عام 1970 إلى 68% عام 1994 بالنسبة للرقم القياسي مئة ذكور، وكذلك ارتفعت نسبة مشاركة المرأة السورية في العمل من 12% عام 1970

إلى 21.3% عام 2001 وهذه النسبة على ارتفاعها لا تكفي لتحقيق التعارف للراغبات بالزواج في الجامعة أو في الحياة العملية. ويمس الفصل الجنسي المناسبات العامة التي يمكن أن تتعرض لها العائلة مثل الأفراح والأعراس. فالأعراس في أغلبها تخصص فترة المساء لاستقبال الرجال وتهنئة العريس وفترة السهرة لاحتفال النساء وحدهن بالعروس. وعند موت أحد أفراد العائلة . وهي مناسبة عزاء عامة للأسرة . العادة العامة في سورية للمسلمين هي فترة بعد الظهر لعزاء النساء للنساء، وفترة المساء لعزاء الرجال للرجال مع تقاليد خاصة. والتشدد في حالات الموت للفصل الجنسي أشد لأن الموت حالة تسيطر فيها التصورات الدينية ورجال الدين بصورة أكثر حدة، لما تثيره حوادث الموت من رهبة عند الإنسان.

في سورية ازدادت نسبة التحضر واتساع حجم المدن دون أن يؤدي ذلك إلى تطور العلاقات الاجتماعية مدنياً بنفس النسبة، والواقع جرى تريف المدن بدل تمدين الريف، نسبة التحضر بإجمالي السكان ارتفعت من 37% عام 1960 إلى 50% مع نهاية القرن العشرين.

وهذه الزيادة عقدت وضع الزواج بالنسبة للشباب المقبلين على تأسيس مسكن زوجي، من ناحية ازدحام المدن وغلاء سعرها. هناك حرية أكبر في التصرف للشباب لمجرد كونه ذكراً، وتحضير الأنثى للدور الأنثوي الخاضع. وهذا التمييز يقع على الفتاة في المدينة والريف. وإن التراتبية ضمن العائلة الواحدة: (أب، أخ أكبر، أم، بنات) لا تزال تؤثر على الرغم من الانتقال إلى الأسرة النووية وتأثر مركز الأب بالنزوع إلى المساواة، تحت ضغط التغيرات الحضارية والثقافية في المجتمع.

ويعتبر ارتفاع تكاليف الزواج أهم أسباب ارتفاع سن الزواج عند الذكور. حيث ارتفعت تكاليف الزواج في مدينة دمشق أكثر عشر مرات خلال الأعوام 1976 - 2000، في ثقافة مجتمعية تجعل مهمة تأسيس المنزل الزوجي تقع على كاهل الشباب الحديث العهد بالحياة العملية. علماً أن دراسة الاتحاد النسائي السوري لتكاليف الزواج تثبت أن مساهمة المرأة في جهاز المسكن الزوجي تختلف باختلاف ثقافتها فكلما ارتفع مستواها التعليمي، ازدادت مساهمتها بمستلزمات زواجها. واليوم

تبدو العقبة الأكبر في طريق الزواج وتكوين الأسرة هي تأمين المسكن الزوجي الذي أصبح في المدن الكبرى لا يتناسب مع الدخل الفردية. (أحد الشباب قال بأنه بحاجة لأن يوفر راتبه الشهري كاملاً 16 سنة للحصول على منزل...!) وأحياناً يتم التعاون بين الزوجين إذا كانت الزوجة تعمل مما يساعد في بناء المنزل الزوجي. رغم أن المفاهيم السائدة في مجتمعنا هي مسؤولية الزوج الأولى في الإنفاق على المسكن الزوجي. تبين من دراسة ميدانية للعوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج عند الشباب: يعتبر الذكور أن 71.5% من مشكلاتهم مادية للتأخر و 17.5% اجتماعية و 5.5% نفسية، بينما يعتبر الإناث أن 46% مشكلاتهن اجتماعية ثم 35.5% مشكلات مادية و 13% مشكلات نفسية، ذلك أن قرار المرأة الزوجي يؤثر فيه تدخل الأهل والخوف من اختيار خاطئ، بينما قرار الرجل الزوجي يؤثر فيه بصورة حاسمة القدرة المادية. (الناقولا، 2003: 218)

المشكلة التي تعترض الزواج في الأسرة السورية لاحقاً هي الطلاق أي إنهاء العلاقة الزوجية. مقارنة بالمجتمعات الأخرى تعتبر نسبة الطلاق إلى قيود الزواج منخفضة في سورية. المعطيات الإحصائية توضح نسب الطلاق في سورية منذ عام 1965 وحتى عام 2004 هي دون العشرة بالمئة من عقود الزواج. واستقرار الزواج يرتبط . في ثقافتنا المجتمعية . بازدياد مسؤولية الزواج في المجتمع السوري واعتبار الطلاق مرفوض دينياً واجتماعياً لما يجره من تشتت ودمار للأطفال. وهذا لا يعني أن الزوجات مستقرة ولكن غالباً ما تضحى الزوجات براحتهن في سبيل الطفولة، كذلك معاناة المرأة الاجتماعية الشديدة بعد الطلاق، بسبب ضياع الأولاد والنظرة الدونية للمرأة المطلقة.

يثير الانتباه في جدول الطلاق حسب المحافظات السورية خصوصاً نسبة الطلاق المرتفعة في مدينة دمشق بالنسبة لعقود الزواج وهي 20% ونعتقد أن لذلك علاقة بارتفاع تكاليف الزواج في العاصمة، وغلاء البيوت ونمط الحياة الذي يزيد صعوبة تكوين أسر جديدة. ونسبة الطلاق من واقعات الزواج في المحافظات الأخرى حول المعدل العام 8.2% حسب معطيات 2003 (المجموعة الإحصائية، 2004، 75).

أما المشكلة الزوجية التي تنفرد بها البلدان العربية خلافاً لأوروبا فهي مشكلة تعدد الزوجات. حيث يبيح القانون للرجل أن يتزوج أكثر من زوجة واحدة وحتى الأربعة على ذمة رجل واحد وفق التشريع الإسلامي. قضية تعدد الزوجات للرجل دون المرأة موضع جدل للأوساط النسائية التي تطالب بالتعديل للاكتفاء بزوجة واحدة لما يسببه الزواج من أخرى من آلام نفسية واجتماعية للزوجة الأولى، وعدم استقرار للعائلة. وقد استطاعت دولة تونس فقط بين البلدان العربية أن تحرم تعدد الزوجات. وعموماً أقل نسب لتعدد الزوجات في تونس والجزائر وسورية. وكلما ازداد تعلم المرأة انخفضت نسبة تعدد الزوجات باستثناء بعض الدول الغنية مثل الكويت، حيث نسبة التعدد عالية مع نسبة التعليم: بسبب ارتفاع مستوى المعيشة والقدرة على الإنفاق من قبل رجل واحد على أكثر من أسرة.

حسب نتائج المكتب المركزي للإحصاء 1993 في سورية 6% من الزوجات متزوجات من أزواج متعددي الزوجات ويلاحظ أن النساء الأصغر عمراً اليوم أقل احتمالاً أن يكون أزواجهن متعددي الزوجات إذا ما قورن بالنساء الأكبر سناً. ونسبة تعدد الزوجات في الريف 8% تصل إلى ضعف الحضر 4% وتتناقص النسب بصورة منتظمة كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوج أو للزوجة.

لكن الدراسة التي أجريت من قبل المكتب المركزي للإحصاء (مسح صحة الأسرة 2002) أثبتت أن نسبة السيدات المتزوجات من أزواج متعددي الزوجات انخفضت إلى 5.1% وهذه النسبة في الحضر 3.7% وفي الريف 6.7%، في هذه الدراسة النسبة الأكبر منهن حالتهن التعليمية الأمية.

## 2. استطلاع رأي حول هدف الزواج:

في بداية العام الدراسي 2002 . 2003 قمنا باختيار عينة عشوائية مقصودة، هي خمسون طالباً وخمسون طالبة لم يسبق أن تزوجوا، من السنة الأولى في قسم علم الاجتماع ووزعنا عليهم استمارة رأي تحوي ثلاثة أسئلة:

1. ما هو الهدف من الزواج برأيك.
2. ما هو عدد الأطفال الذي تنوي إنجابه فيما لو تزوجت؟

3 . ما هي معوقات الزواج الحالية برأيك؟ وقد كان هدف الأسئلة المفتوحة هو الحصول على معلومات من الشباب بشكل نتعرف من خلال هذا الاستطلاع على أفكارهم وبعض تصوراتهم حول الموضوع، وتقريباً العينة متجانسة (ذكور وإناث) وتعليمياً (بعد البكالوريا) وعمرياً (18 . 19 سنة). وبما أنه لا يوجد أرقام إلا في السؤال الثاني فإنه لا يوجد نسب ومعدلات إلا لعدد الأولاد الذي جمعت فيه الإجابات الرقمية وقسمتها على عدد الإجابات، فكانت النتيجة أن متوسط عدد الأولاد المرغوب فيه هو 4.5 طفلاً، وهو عدد مرتفع يدل على تقدير كبير عند العينة لدور الأولاد وأهميتهم، وكانت تقديرات الذكور عموماً أكبر من تقديرات الإناث لهذا العدد المستقبلي. (بين الأقواس جمل مأخوذة حرفياً من الإجابات).

1 . أكثر كلمة تكررت في مجال الإجابة عن سؤال (الهدف من الزواج) هي كلمة (الاستقرار) تتوافق أحياناً بكلمات (الشعور بالطمأنينة)، أو (الحلم ببيت دافئ والأولاد يمرحون ويضحكون من حولك) وهي مقولات رافقت كلمة الاستقرار وتدل على أحلام وريدية حول الحياة الزوجية.

2 . التكرار التالي هو الزواج بهدف (استمرار الحياة) و(تخليد الذكر) و(إنجاب الأطفال) و(بقاء النوع) وتبدو الجملة الأخيرة فهم الطالب للسؤال بأنه عن هدف الزواج عموماً وليس زواجه. ولكن تخليد الذكر بالأولاد تدل على سبب شائع عند العامة بأهمية الأولاد لاستمرار العائلة.

3 . (التقليل من الفحشاء والزنى والانحطاط الخلقي) هذه الجملة بتتويجات مختلفة احتلت المرتبة الثالثة بأهداف الزواج من مجموع التكرارات وهي تعبر عن رغبة عند الشباب بالزواج لتلبية رغباتهم بالطرق المشروعة اجتماعياً. ومنها مثلاً كلمة (رفع كلام الناس).

4 . تكرارات قليلة تدل على من يتزوج لأن ذلك جزء من عقيدة دينية أو عرفية مثل جمل: (العمل بمشيئة الله) و(سنة الحياة) و(سنة الكون التي بدأها أجدادنا).... وهناك بعض الجمل غير المتكررة مثل (حفاظاً على الحب من الفناء) و(الرغبة بوجود رجل يحميني) و(الهدف من الزواج هو إشباع الدافع الجنسي).

. أما فيما يتعلق بالإجابة على السؤال الثالث فقد كانت الإجابات من الأكثر تكراراً إلى الأقل كما يلي:

1 . المعوقات المادية احتلت المرتبة الأولى وهي تدل على معاناة حقيقية عند جيل الشباب مع خوف من الإقدام على خطوة الزواج بسبب (التكاليف المادية) و(ارتفاع المهور) و(ارتفاع تكاليف المعيشة) و(عدم توفر السكن) و(أهل الفتاة لا يشاركون في المهر لإتمام الزواج).

2 . (عدم وجود الشخص المناسب) وهي تدل على أن فرص اللقاء بين الجنسين قليلة في سورية بسبب أن المبحوث قد جاء للتو من المدارس الثانوية المنفصلة جنسياً.

3 . العادات والتقاليد: وهي التي تفرق بين الناس بسبب المذهب الديني أو المنطقة أو المستوى الاجتماعي. وهذه المعاني وجدت بتنوعات متعددة وتدل على معاناة البعض من ذلك. وهناك بعض الجمل غير المتكررة مثل (الشباب لا يريدون أن يتزوجوا لكي يتهربوا من المسؤولية) وفتاة أخرى كتبت (المال ليس مشكلة، الشباب هم يأجلون لتحسين دراستهم ووضعهم).

الدراسة تدل عموماً على أن قرار الزواج في سورية تعترضه عقبات ليس من السهل التغلب عليها، أهمها العقبات المادية، قد يكون من المفيد أن تتدخل الدولة للمساعدة في تذليلها حرصاً على مصلحة الجيل. مثل تقديم قروض لتأمين المسكن الزوجي أو تقديم منح للمقدمين على الزواج لما لذلك من أهمية في استقرار المجتمع ونموه.

معوقات الزواج المختلفة رفعت سن الزواج الأول للإناث من 21.3 سنة 1973 إلى 22.1 عام 1978 واستمرت الزيادة في متوسط العمر عند الزواج الأول للإناث من 24.5 عام 1993 إلى 25.1 عام 1999 وهذا يؤدي إلى مشكلات العنوسة المعروفة (المجموعات الإحصائية السورية 1985 و 1991 و 1999)، في دراسة 2002 متوسط الزواج الأول لنساء المسح 25.6 سنة وللذكور 29.4 سنة، والمتوسط للحضر أكبر من الريف للذكور والإناث. (مسح صحة الأسرة، 2002، 64 )

### معطيات قرار المرأة الإنجابي:

إن قضية الإنجاب لا ترتبط فقط بالمرأة . الزوجة، أو بتوفر وسائل منع الحمل أو عدم توفرها وإنما ترتبط بمعطيات كثيرة تجد الزوجة نفسها فيها، تؤثر في قرارها وفي حجم الأسرة منها:

### 3 . الرجل وقرار الإنجاب:

تتوجه دعوات تنظيم الأسرة في مجملها إلى النساء، بما في ذلك حملات التوعية وأسابيع الجولات على المناطق، بحيث يكون الرجل أقل اطلاعاً على قضايا تنظيم الأسرة. في دراسة لجمعية تنظيم الأسرة في لبنان على 1418 رجلاً تبين أن 74.4% من العينة غير مطلعين على موضوع تنظيم الأسرة، ذلك لأن هذا الموضوع موجه للنساء برأيهم (الحطب، 1989، 336)، عند الرجال أسباب ثلاثة لعدم استخدام وسائل منع الحمل أولاًها الاعتبارات الدينية عند من يعتقد بأن الدين يحرم ذلك، والاعتبار الثاني صحي فالكثير من الرجال يعتبرون أن هذه الوسائل تؤثر في صحتهم أو في الممارسة الجنسية، والاعتبار الثالث هو اقتصادي أي بسبب عدم توفر وسائل منع الحمل باستمرار مجاناً عند ذوي الدخل المحدود. هناك سؤال طريف طرحه زهير حطب في الدراسة السابقة عن الموقف من فكرة تناول الرجل لحبوب منع الحمل! فقد وافق على تناول الحبوب 9.3% من العينة فقط، ولم يوافق على تناولها 49.2%، ووافق بشروط 33.7% هي تعذر استعمال الزوجة لإحدى وسائل منع الحمل والسؤال وإجابات العينة وتبريرات الرجل لعدم استخدام وسائل منع الحمل، يدل بوضوح على أن تبعات الزواج ومسؤولية الأطفال هي على عاتق الزوجة ولا علاقة للزوج بذلك كما يعتقد الرجال في مجتمعنا. في دراسة قامت بها جمعية تنظيم الأسرة في سورية، عدة محافظات، 1200 سيدة عام 1997 تبين أن 11.6% من العينة لا تستخدم وسائل منع الحمل بسبب عدم موافقة الزوج. (جمعية تنظيم الأسرة، 1997، 53).

#### 4. الظروف الاقتصادية:

ترتبط عموماً بما يؤثر في القرار الإنجابي من حيث قدرة المرأة وزوجها على إعالة عدد محدد من الأولاد، بتقدير ما يلزم الأولاد من وقت وجهد ومال وألبسة ومدارس ومستلزمات وهنا تتدخل معطيات من منظومة معرفية أخرى بأن الولد يأتي ويأتي رزقه معه. حيث نجد حسابات الجهد والمال المطلوب لإنشاء أسرة ترتبط بارتفاع الوعي والتعليم عند الزوجين وخاصة عند الأم. في دراسة ميدانية عنوانها (المشكلات الاجتماعية لأسرة في مدينة دمشق) وجد أكثم عمران: أن نسبة 67% من مشكلات الأسرة تفسر في ضوء الظروف الاقتصادية المتعلقة بملكية المسكن، وحجم الأسرة، والنفقات الصحية. (عبد الله، 2002، 207) في دراسة على السيدات للمحافظات السورية وجدنا 42% منهن يعتقدن بضرورة تنظيم الأسرة للمحافظة على صحة الأم بينما 40% يعتقدن بضرورة ذلك لأسباب اقتصادية. في حين برر 59% ممن يعتقدن أن تنظيم الأسرة غير ضروري موقفهن برغبتهم بإنجاب الأطفال، و30% بأنه يتعارض مع المعتقدات الدينية. (جمعية تنظيم الأسرة 1997، 57).

#### 5. العادات والتقاليد:

لعل أهم مشكلة في قرار المرأة الإنجاب المرتبطة بالعادات والتقاليد هي الرغبة في إنجاب الذكر، وهذه الرغبة عامة لمختلف المستويات الاجتماعية والمعرفية، لأن الأمر يرتبط بطبيعة المجتمع الذكوري: فالذكر يحمل اسم العائلة بينما البنات يضيعن اسم العائلة لأنهن يحملن ويلدن لعائلة الزوج! المرأة وخاصة في الريف (حيث ثقل العادات والتقاليد أكبر) لا يمكن أن تتوقف عن الإنجاب قبل إنجاب الذكر. لأن هذا ما يثبت لها موقعها في الأسرة، ويرضي أهل الزوج، الذين كثيراً ما يتدخلون في قرارات الحياة الزوجية، خاصة عند انخفاض المستوى التعليمي للمرأة ووقوعها تحت وصاية أهل الزوج الاجتماعية أو الاقتصادية (مثل السكن المشترك). عموماً هناك اعتقاد شائع بأن الإنجاب (المكرر للبنين والبنات) يعزز موقع المرأة في الأسرة ويرفع مكانتها ويمنع زوجها من الزواج مرة أخرى. خاصة حين لا يكون للمرأة مجال آخر تستطيع أن تحقق فيه شخصيتها وإبداعها...

في لقاءات تمت مع أرباب أسر في المناطق الشرقية من سورية، يشيع اعتقاد هناك بأن الأولاد هم ضمان للشيخوخة (للأب والأم) وكذلك للمساعدة في أعباء الأعمال الزراعية أو التجارية... قالت لنا إحدى النساء: (الرجل عندنا إذا أصبح غنياً إما أن يقتل أحداً أو يتزوج ثانية!) طبعاً الأهون أن يتزوج مرة ثانية وثالثة.

## 6 . تعليم النساء:

حسب إحصاءات الأمم المتحدة يوجد في العالم 73 مليون فتاة خارج المدرسة. والأمثلة كثيرة في بلاد العالم حين يضحى الأهل بتعليم الفتاة، إما للحاجة لعملها في المنزل ومع الأسرة وإما لتزويجها. ويقدم الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) نموذجاً من بنغلادش لفتاة أخرجت من المدرسة وعمرها ثلاثة عشر عاماً لتتزوج ويوفر الأهل من زواجها بعض المال يذهب لتعليم ابنهم. ثم ذكر (كوفي عنان) أن حق التعليم هو حق أساسي من حقوق الإنسان. وأشار أن الزواج المبكر هو أكثر المخاطر ضد إكمال تعليم الفتاة، واعتبرت وثيقة (كوفي عنان) التي نشرت بمناسبة يوم المرأة 8 آذار 2000 أن تعليم الفتاة ليس خياراً بل ضرورة لكل المجتمعات: (العالم يحتاج إلى استراتيجية منسقة على مستوى التحدي. إننا نحتاج إلى أن يتضافر جميع الذين يملكون سلطة التغيير في حلف يهدف إلى تعليم البنات: الحكومات والمجموعات التقدمية التطوعية وبالأخص المجتمعات المحلية والمدارس والأسر. لقد قال الفيلسوف العربي ابن رشد في القرن الثاني عشر الميلادي أن المجتمع الذي يستعبد نساءه هو مجتمع محكوم عليه بالانحطاط. وبعد 9000 سنة على هذا القول لنثبت أن المجتمع الذي يمكن المرأة هو مجتمع ناجح حتماً).

حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2002 نسبة النساء الملمات بالقراءة والكتابة تضاعفت ثلاث مرات ومع ذلك فقد بلغ عدد الأميين العرب حوالي 65 مليون نسمة أي ما نسبته 38% من مجموع السكان. لكن الكارثة التي أشار إليها التقرير أن ثلثي العدد هو من النساء، علماً أن نسبة الأمية انخفضت من 60% عام 1980 حتى 43% في منتصف التسعينيات كما يوجد حالياً عشرة ملايين طفل عربي تتراوح

أعمارهم بين 6 و15 عاماً غير ملحقين بالدراسة. وإن معدل انخفاض الأمية في الوطن العربي 1% فقط.

إن القضاء على الأمية بالنسبة الموجودة حالياً يستلزم عشرات السنوات. فكيف إذا اتسع المفهوم... في سورية نسبة الأمية انخفضت إلى 17.2% العامة، وهي بين الذكور 10.1% وبين الإناث 24.6% وهذا مؤشر كبير على مشكلة المرأة الأكبر في التعليم (مسح صحة الأسرة، 2002، 23).

في سورية نسبة القيد في التعليم الابتدائي 100% وهذه النسبة جيدة بسبب إصرار الدولة على التعليم الإلزامي وتطبيقه ولكن المشكلة أن الفتيات لا يتابعن تعليمهن إذا حالت أية ظروف دون ذلك، نسبة القيد في التعليم الثانوي للإناث عام 1995 هي 74% وفي التعليم العالي 68%، وهذا دليل على أن المرأة لا تتابع تعليمها لظروف متعددة. للعام الدراسي 2000 . 2001 عدد الفتيات في التعليم دون الجامعي 1.950516 وعدد الطلاب 2.194009 وهو فارق بسيط لكن متابعة أين تذهب الفتيات؟ يكشف أن المرأة مهياة لدور محدد في المنزل وللزواج عموماً يبقى هو الأساس.

والمثال نأخذه من القسم الذي أعمل به وهو قسم علم الاجتماع بجامعة دمشق، فقد وجدت بأن خريجات قسم علم الاجتماع نسبتهن 75% أي أن نسبة الذكور من الخريجين 25% فإذا أخذنا رسائل الماجستير والدكتوراه المعدة في قسمنا لوجدنا النسبة تتعكس، إذ هي 25% إناث و75% ذكور، وفي مجمل كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة دمشق التي تعتبر مجالاً مفضلاً للإناث، نجد الإناث من المتخرجين 1150 والذكور 733، بينما أعداد الهيئة التعليمية في الكلية 123 إناثاً و238 ذكوراً، وهناك لكل جامعة دمشق تخرج عام 2001 من الإناث 3301 ومن الذكور 4391 وهذه الزيادة للذكور سببها أن كليات الجامعة مختلفة في تفضيلات الذكور والإناث (مثلاً كلية الهندسة قلما نجد فيها فتيات) ورغم ذلك في جامعة دمشق الهيئة التعليمية 1818 ذكور و509 إناث أي أن أعضاء الهيئة التعليمية الذكور

أكثر بثلاثة أضعاف من الإناث. (المجموعة الإحصائية 2002، 419) إذن مهم من يتابع تعليمه من الجنسين والأهم من يعمل بعلمه بعد التعلم.

إن الفتاة التي تتحمل مسؤولية الإنجاب وتربية الأطفال وهي لا تزال في مرحلة الطفولة تكون قد حرمت من حق أساسي كفلته قوانين العالم وهو حقها بالتعليم وحقها في أن تتربى في بيئة سليمة تربوياً هي بيئة المدرسة مع أقرانها في العمر والتفكير.

إن الفتاة لا تتعلم في المدرسة القراءة والحساب فحسب بل تتعلم أيضاً الأخلاق وسبل معاملة الأهل والزوج والعلوم المرتبطة بحياتها وجسمها وفعاليتها الحياتية. لقد كشفت الدراسات أن الأمية والجهل هي أهم المعوقات في عدم قدرة المرأة على اتخاذ أي قرار فيما يتعلق بصحتها الإنجابية والجنسية. فإن اختيار الزوج المناسب هو قرار من الفتاة يحتاج إلى تأهيل علمي يستطيع التمييز والحكم ويحتاج إلى نضج فكري لا يتوفر للفتاة التي لم تتم تعليمها. وكذلك إنجاب العدد الأمثل من الأولاد الذي يناسب إمكانيات الأسرة، والقدرة على تربيتهم، أيضاً قرار يحتاج إلى نضج فكري وجسمي، وكذلك تربية الأولاد وحمايتهم من الأمراض ومن العدوى (فحتى المضاد الحيوي إذا لم يؤخذ بطريقة صحيحة، وبأوقات محددة فإنه يصبح بدون جدوى على صحة الطفل) يحتاج إلى تعلم الفتاة . الأم. أبسط الأمور: أن تتعلم المرأة لترد على أسئلة أطفالها وهم يؤدون واجباتهم المدرسية.

إن المرأة الجاهلة بئر يشرب منها الأبناء، ومستقبل أبناء اليوم هو رهن بما يقدم لهم من هذه البئر من تغذية صحيحة وثقافية واجتماعية. لذلك تعليم المرأة . أم المستقبل . يعتبر واجباً وطنياً يحتمه التطلع لمستقبل أفضل لكل المجتمع بدراسة العلاقة بين مستوى التعليم وفئات السن ومعدلات الخصوبة، هناك علاقة عكسية واضحة بين التعليم وحجم الأسرة: فكلما ازداد تعليم المرأة ازدادت معرفتها بأخطار الحمل الزائدة، ورغبتها بإعطاء الأولاد حقهم من الرعاية والاهتمام، مما يدفعها لإنجاب العدد المناسب لإمكانات الأسرة. عدا أن زيادة تعلم المرأة يقلل عدد الحمل، وزيادة تعلمها يكسبها المعرفة بحقوقها فتطالب بها، وتكسبها المعرفة بالتربية الصحيحة للأولاد وكيفية حمايتهم من الأمراض والمحافظة على بيتها وأسرته

وزوجها. أثبتت الدراسات الميدانية أن المرأة المتعلمة أكثر حرصاً على بيتها الزوجي وتقديراً لمختلف الظروف المحيطة بالأولاد وحرصاً على البيئة وترشيد الاستهلاك والمياه بنسب ارتباط عالية بين التعليم والترشيد في الأسر المدروسة (تركية، 2002، 30). على الأهل أن يدركوا أن تعليم الفتيات هو الأفضل لمستقبلهن وللمستقبل العائلة، فالفتاة المتعلمة تكسب بمعرفتها وعلمها، محفوظة الكرامة، أما الفتاة الجاهلة فهي معرضة أكثر أن تقيم علاقات مع رجال يستغلونها. وحرمانها من التعليم يجعلها غير قادرة على حماية نفسها من انتقال الأمراض إليها وإلى أسرتها. الأسرة في الريف والمدينة يجب أن تدرك أن تعلم الفتيات هو أفضل استثمار للمستقبل. وكذلك المدرسة والمناهج المدرسية يجب أن نجاهد لتعكس صورة المرأة المتعلمة والمشاركة إلى جانب الرجل في بناء المجتمع ونموه، وتسهم المدرسة في تأهيل المرأة لهذا الدور بالشكل الصحيح. إن زيادة عدد المدارس وتحسين نوعية الخدمات التعليمية في الريف خاصة لتصل لكل أسرة: ضرورة قصوى لتمكين الأسر من إرسال بناتهن إلى المدرسة وتأهيلهن للعمل والحياة.

## 7. مخاطر الزواج المبكر:

في دراسة قام بها الاتحاد العام النسائي بالتعاون مع منظمة اليونيسيف على عينة من 3 آلاف أسرة في المحافظات السورية على الزواج المبكر الذي هو زواج الفتاة قبل سن الثامنة عشرة. تبين منها أن 15% من العينة قد تم فيها زواج بين الأقرباء انحصرت تقريباً في زواج دون 15 سنة، وبين مستويات التعليم الابتدائي. أشارت الدراسة إلى أنه لا تزال ظاهرة زواج المبادلة موجودة ولكن على نطاق ضيق حيث تعتبر الفتاة مهراً لأخيها نسبته 3.8% في الريف والحضر. وعن متابعة الزوجة لتعليمها بعد الزواج، جاء في المسح أن نسبة من تابعن التعليم بعد الزواج هي 5.9%، ونسبة من انقطعن ثم تابعن 3.2% من العينة ونسبة من انقطعن بعد الزواج 42.8%، و 13.5% كانت بسبب الحمل والولادة والأطفال. (قصاب حسن، 1997) إذا تزوجت الفتاة مبكراً فالأغلب هو انقطاعها عن التعليم.

أ . على الغالب يرتبط الزواج المبكر بقطع تعليم الفتاة لتحميلها تبعات الزواج في وقت لم تستكمل الفتاة شروط تحقيق وجودها وقدرتها على اتخاذ القرار، أي قطع حياة المرأة التعليمية لاستلام مهمات التربية قبل اكتمال تربيتها الذاتية.

ب . حسب الإحصاءات الطبية لا يعتبر جسم المرأة مهياً للحمل والولادة قبل الثامنة عشرة من العمر. وقبل هذا العمر هناك احتمال أكبر لولادة طفل مشوه أو وزنه قليل.

ج . يترتب على الزواج المبكر طول فترة لخصوبة للمرأة: فإذا تزوجت الفتاة في الرابعة عشرة من عمرها فهذا يعني أنها ستتابع الإنجاب حتى الأربعين مع ما في ذلك من مخاطر على حياتها ونموها وعلى الجنين.

د . إن قرار الزواج يحمل تبعات كبيرة، مما يقتضي أن تتخذ الفتاة في الوقت الذي تكون فيه قادرة على تحمل تبعاته، مثل إكمال التعليم لمعرفة سبل التعامل مع الزوج بحكمة، حتى لا يحصل الطلاق البغيض في وقت مبكر من الزواج. وكذلك تقدير المباشرة الصحيحة بين الحمل بما يضمن نمواً صحيحاً للأم والطفل.

أوردت المادة /16/ من قانون الأحوال الشخصية السوري شرطاً هو أن تتم الفتاة سن السادسة عشرة لكي يسمح القاضي بتزويجها، وحدد سن الزواج للشباب بأن يتم الثامنة عشرة. (وقاف، 1995، 86) لكن يتم التحايل على القانون من واقع سجلات المحاكم، حيث يسجل الزواج خارج المحكمة (بما يسمى الزواج العرفي) وبعد إنجاب الأطفال، يطلب الأهل من المحكمة تثبيت الزواج فتضطر المحكمة لتثبيته حرصاً على مصلحة الأطفال. مما يقتضي اتخاذ الإجراءات المناسبة. من قبل الدولة . والتوعية الصحيحة في المدرسة وفي المنزل عبر وسائل الإعلام المختلفة لشرح مخاطر الزواج المبكر على مستقبل الأسرة.

في دراسة ميدانية لقرية نائية في ريف سورية: التقيت بمن أنجبت ثمان فتيات ثم أربعة ذكور ثم أربع فتيات على التوالي... هي أمية لم تدخل المدرسة على الإطلاق، تزوجت وهي في الثانية عشرة من العمر، إنجاب الفتيات في البداية جعل أهل الزوج يصرون على تكرار الحمل حتى ولادة أول ذكر ليحمل اسم العائلة . ثم طلبت

حماتها أختاً له... وهكذا.. وهي الآن في الخمسين ولكنها تعاني من أمراض متعددة تجعلها غير قادرة على الحركة.

## 8 . مخاطر الزواج الصحية:

معروف أن زواج الأقارب عبر الماضي يتم بصورة دائمة في مجتمعاتنا العربية، وأحياناً تؤكد مقولات متوارثة عن الأجداد . أثبت العلم بطلانها وأذاها على مستقبل الأولاد الصحي . مثل: (من تعرفه أحسن ممن ستتعرف عليه) و(بنت العم أولى بابن عمها) أي إذا تقدم ابن العم والغريب لفتاة، فابن العم يحجب الغريب ويتزوجها. مع ما في ذلك من خطورة على ولادة طفل معوق أو مريض، وخاصة إذا كانت الوراثة أكثر تركيزاً، كما يحصل حين يكون الزوجان ينحدران من عائلة زواج القرى فيها شائع، فإن ذلك معروف بأنه يؤدي إلى زيادة الأمراض في العائلة واعتلال صحة الأولاد. يرجع هذا الأمر إلى عادات شائعة لا مفر من تجاوزها وتوعية الأهل لمخاطر زواج القرى، فقد أصبح جلياً للأطباء اليوم أن الابتعاد عن زواج الأقارب أفضل لصحة الأبناء والأسرة.

من العادات الشائعة أيضاً تجاوز الشهادة الصحية التي تفرضها غالبية الدول قبل الزواج واعتبارها تحصيل حاصل، مع أهميتها للزوجين المقبلين على إنشاء حياة جديدة لكي يكونا على بينة من حقيقة الوضع الصحي لكل منهما. من هذه الشهادة يدرس الطبيب الأمراض الشائعة في العائلتين قبل إعطاء ما يحدد مستقبل الأولاد، وإن ثبت مرض ما خطير أو مزمن، لا يؤدي حكماً إلى عدم قيام الزواج، إذا ما ارتضى الزوجان عكس ذلك، فهذه الشهادة الصحيحة الضرورية قبل الزواج هو معرفة الزوجين لوضع اتحادهما الصحي.

## 9 . علاقة النساء بالعمل:

إن قانون العاملين الأساسي لعام 1985 وقانون العمل في سورية، قد كفلا للمرأة العاملة حقوقاً متساوية مع الرجل في مختلف الأعمال، في الأجر والحوافز والتدريب المهني والإجازات والتعويضات بل وأعطيت المرأة ميزات إضافية وفق نص القانون، وخاصة فيما يتعلق بحصولها على إجازة أمومة بكامل الأجر عند الولادة لمدة 75

يوماً ويمكن تمديدها لشهر واحد بأجر 80% وبدون أجر لشهر آخر. وتشير مواد قانون العمل السوري أنه لا يجوز فصل العاملة خلال فترة الأمومة أو خلال مرضها أو بسبب الوضع أو الحمل بموجب شهادة طبية. وقد فرض قانون العمل أن يلحق بكل مصنع أو منشأة دار حضانة لأطفال العاملات إذا تجاوزن المئة امرأة. (ورشة نتائج ما بعد بكين، 1995، 80).

اهتم الاتحاد العام النسائي في القطر العربي السوري بنشر عدد كبير من دور الحضانة ورياض الأطفال في مناطق القطر لما لذلك من أهمية في توفير الجو المناسب لعمل المرأة وضمان استقرارها النفسي وقت العمل. فتأمين الأولاد هو العقبة الأولى إذا رغبت المرأة الاستفادة من خبرتها وتحقيق ذاتها في عمل يتناسب وإمكانياتها ومعرفتها.

في دراسة أجريت على المرأة الريفية في البقاع اللبناني طالبت أكثرية نساء القرى بمساعدتهن لإيجاد فرص عمل تتناسب مع قدراتهن، وقد عبّر عن ذلك بالقول: (إن تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة وتمكينها المادي سيؤدي إلى تحسين الوضع الصحي) وقد طالبت النساء بتوفر فرص عمل من خلال: (تتوري، 1998، 118).

1. إنشاء مراكز لتشغيل النساء الريفيات وتنمية قدراتهن الإنتاجية ليتمكن من التقرير، وبوعي أكثر في موضوع الصحة الإنجابية والجنسية.

2. إنشاء مراكز للتثقيف المهني والتقني: لتعليم المرأة وخاصة الفتاة العزباء بعض المهن التي تتناسب مع مؤهلاتها والتي يمكن أن تمارسها داخل المنزل أو داخل القرية.

3. إعداد دورات للتدبير المنزلي والتثقيف والتوعية بأمور الحياة كافة.

4. إنشاء مراكز لتسويق المواد الغذائية التي تقوم المرأة بإعدادها بنفسها أو بتحضيرها داخل المنزل.

## 10. السكان والتنمية والمرأة:

ليست المرأة هي المسؤولة الوحيدة عن قضية الإنجاب كما وجدنا وإنما هي العنصر الأكثر أهمية في هذا القرار وما يترتب عليه من زيادة سكانية أصبح العلماء

يقرعون له أجراس الخطر على مستقبل البيئة التي نعيش فيها والموارد التي نعتمد عليها. فالمشكلة حسب البنك الدولي هي أن معدل النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط هو 0.5% بينما معدل الزيادة السكانية هي 3.1%. وفي سورية معدل النمو السنوي للسكان للأعوام 1981 - 1994 هو 3.3% وللأعوام 1995 - 2000 هو 2.7%، وعام 2004 هو 2.45%، والتقديرات أنه سيكون 2.34% عام 2010 (المجموعة الإحصائية، 2004، 66).

والمشكلة الأساسية لمختلف الدول العربية ومنها سورية أن جهود التنمية الحثيثة تأكلها الزيادة السكانية، مما يتطلب تشجيع البرامج التي تخفف حدة التفاوت بين النمو الاقتصادي والزيادة السكانية، مما يتطلب تشجيع البرامج التي تخفف حدة التفاوت بين النمو الاقتصادي والزيادة السكانية وذلك بتوفير الخدمات الأساسية الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية وبنفس الوقت فتح أسواق جديدة للعمل لتوفير فرص عمل مناسبة لمواطنيها. ونعتقد أن ذلك يتطلب التوجه إلى المرأة بدور جديد يتطلب قيماً جديدة لتمكين المرأة من اتخاذ قرارها بنفسها فيما يتعلق بالتعليم والعمل والإنجاب... وهذا يرتبط بدور سياسي للمرأة أيضاً لم تأخذه ليكون لها دور تنموي في وطنها. إن السياسات الاجتماعية التي تحسن فرص التعليم للجميع وتحسين وضع المرأة وتضمن دخولها سوق العمل... مهمة بحد ذاتها لمستقبل التنمية، وهي ضرورية لتعديل السلوك الإنجابي وجعل الأسرة أكثر وعياً لحاجات الأولاد والحرص على مستقبلهم. وهذا ما أشار إليه الخبير السكاني (بونغارترس) بقوله: « يمكن لتحسين وضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي والقانوني أن يخفض العدد المرغوب فيه من الأولاد بطرق مختلفة. فمثل هذا التحسين يزيد من كلفة الأطفال عن طريق جعل أدوار غير دور الأمومة أكثر أهمية. وهو أيضاً يزيد من استعداد المرأة لاتخاذ قرارات تناسلية مستقلة ويشجعها على اعتماد سبل جديدة لمنع الحمل. كما أن تحسين وضع المرأة يرجح له أيضاً أن يؤدي إلى تخفيف سيطرة الزوج (أو أعضاء العائلة) على المرأة، وإلى تخفيف التفضيل الاجتماعي للذكور، وتخفيف أهمية (والحاجة إلى الأطفال) كتأمين ضد الأوضاع السيئة وضمان أهمية المرأة داخل الأسر. ومع أن الدور الدقيق لأي

من هذه التأثيرات يختلف من مجتمع إلى آخر وداخل المجتمع الواحد، فإنه ليس هناك شك في أن التأثير العام لزيادة المساواة بين الجنسين يؤثر في السلوك التناسلي» (Bongarts, 1994, 16) هذا الدور الجديد للمرأة المتعلمة . العاملة يجعلها أكثر انفتاحاً ووعياً، وعلاقة إيجابية أكثر مع أولادها، فلقد وجدت الباحثة المغربية (شريفة حلمي) بعد دراسة بالعينة لنساء عاملات من المغرب: (أن الأم العاملة وانطلاقاً من المؤشرات التي يحيل إليها وضعها الجديد: من استقلال مادي ومستوى ثقافي، تعتبر وسيطاً لنقل أساليب جديدة غير تقليدية في تنشئتها لطفلها) (حلمي، 1999، 91). إن دخول المرأة مجال العمل يجعلها تتبنى قيماً جديدة ترتبط بعملها، وكذلك يؤثر عملها في القيم المرتبطة بأهمية الوقت في حياتها، وفي حجم الأسرة المناسب لإمكانات الأسرة من ناحية المال والوقت والجهد الممكن تفريغه للأولاد. المرأة في الريف تعمل إلى جانب الرجل في الحقل وفي أعمالها المنزلية التي تمتد للعناية بالمواشي الملحقة بالمنزل بدون أجر لأنها تعمل ضمن أسرتها، ولكن هذا العمل الكبير في الحقل وفي المنزل إذا ترافق مع عدد أولاد كبير يصبح مهدداً حقيقياً لصحتها.

وبعد...

إن إصدار القوانين المتعلقة بتمكين المرأة من اتخاذ القرار ومساعدتها على بناء أسرة معافاة ومتوازنة مع قدرة العائلة الاقتصادية والتعليمية والصحية للمرأة والأولاد، مهم ولكنه غير كاف، لأن المجتمع برجاله ونسائه . ممن تقع عليه هذه القوانين . يجب أن يقتنعوا بأهميتها ويستجيبوا لتغير التقاليد السائدة لمصلحة التقدم في الريف والمدينة.

فقد وجدنا أن الدولة يمكن أن تمنع زواج الفتيات قبل إنهاء المرحلة الابتدائية والإعدادية من التعليم، وهذا ضروري، ولكن يمكن التحايل على هذا القانون بطرق شتى، مما يتطلب توعية تشترك فيها وتتضافر جهات متعددة حكومية وشعبية لكي يصبح زواج الأنثى قبل تعلمها أمراً مرفوضاً في المجتمع، وجهات من ضمنها وسائل الإعلام التي يجب أن تقدم بدورها صورة المرأة المتعلمة العاملة لفائدة مجتمعها، عبر

مختلف وسائل الإعلام، وحتى المسلسلات، بوصفها المرأة الناجحة والقادرة على مشاركة الرجل المتفهم في بناء حياة عائلية مستقرة، وتربية الأولاد وتنشئتهم صحياً وتعليمياً بما يحقق المستقبل الأفضل لهم ولمجتمعهم.

## المراجع

1. المكتب المركزي للإحصاء، مسح صحة الأسرة في سورية، دمشق، 2002.
2. المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية للعام 2003، 2004.
3. الناقل، جهاد، العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج، دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، 2003.
4. تركية، بهاء الدين، أثر التعليم في صياغة ملامح الوعي بالبيئة لدى ربات الأسر، بحث ميداني، مجلة شؤون اجتماعية، الشارقة، العدد 76، شتاء 2002، الصفحات 9 . 39.
5. تنوري، جورجيت، المرأة الريفية في البقاع، منشورات جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، بيروت، 1998.
6. جمعية تنظيم الأسرة السورية، ورشة نتائج ما بعد بكن وورشة أبعاد المرأة العربية، منشورات الجمعية، دمشق 1995.
7. جمعية تنظيم الأسرة السورية، دراسة الموقف من تنظيم الأسرة في سورية، منشورات الإقليم العربي، تونس، 1997.
8. حطب، زهير، الرجل وتنظيم الأسرة في لبنان، دراسة ميدانية، جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، ط1، بيروت، 1989.
9. حلمي، شريفة، المرأة العاملة وأساليب التنشئة الاجتماعية للطفل، المجلس العربي للطفولة والتنمية، ط1، القاهرة، 1999.
10. عبد الله، علا، المشكلات الاجتماعية للأسرة في مدينة دمشق، مجلة شؤون اجتماعية، الشارقة العدد 75، خريف 2002، الصفحات، 199 . 209.
11. عسيران، توفيق، مواقف حول قضايا المرأة، جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، بيروت، 1996.
12. قصاب حسن، نجوى، الزواج المبكر ومنعكساته، الاتحاد العام النسائي بالتعاون مع اليونيسيف، دمشق، 1997.
13. وزارة التربية في سورية، التقرير الإحصائي للعام الدراسي 2000 . 2001، المؤسسة العامة للمطبوعات والكتب المدرسية، دمشق، 2002.

14. وقاف، سعاد، دراسة حول الموقع القانوني للمرأة العربية، منشورات جمعية تنظيم الأسرة السورية، دمشق، 1995.
15. Bongarts, John, "The demographic policies in developing countries", In the sciences Journal, (vol. 263), Feb. 1994, the American society for the development of science.